

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والستون

الجلسة العامة ٤٥

الثلاثاء، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ديسكوتو بروكمان (نيكاراغوا)

السيد أوستوين (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفدي أن يعرب عن تقديره لتقارير الأمين العام التي قدمها في إطار البند ٦٥ من جدول الأعمال، والتي تقدم تحليلاً مفيداً للتحديات المحددة التي تواجه المجتمع الدولي اليوم، والاقتراحات العملية للنظر فيها حتى تزيد من توجيهه مداولاتنا في الجمعية العامة.

واعترافاً منا بالتحديات التي ما زلنا نواجهها في تقديم المساعدة للمجتمعات الضعيفة في جميع أنحاء العالم، أود أن أشكر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على العمل الذي يقوم به لزيادة تعزيز تنسيق المساعدات الإنسانية في الأمم المتحدة.

إن نظام المساعدة الإنسانية التابع للأمم المتحدة، شأنه شأن العديد من المؤسسات الأخرى، يواجه حقيقة تتمثل في تزايد الطلبات في إطار ارتفاع أسعار الغذاء، وزيادة تكاليف الإنتاج، وتحديات تغير المناخ والتحديات المعروفة جيداً الذي تمثله الأزمة المالية الحالية بما ترتبه من آثار سلبية على جميع الدول الأعضاء. ومن واجبنا نحن الدول الأعضاء

نظراً لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس،

السيد مويندي (جمهورية ناميبيا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٦٥ من جدول الأعمال (تابع)

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الفورية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

(أ) تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث

تقارير الأمين العام (A/63/81 و A/63/277 و A/63/348)

(ب) المساعدة الاقتصادية الخاصة لفرادى الدول أو الأقاليم

تقرير الأمين العام (A/63/295)

مشروع القرار (A/63/L.21)

(ج) تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

تقرير الأمين العام (A/63/75)

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



الدعم للصندوق. وينبغي ألا يعني هذا مجرد الدعم المالي، ولكن أيضا الحاجة إلى تعزيز الأمانة العامة للتصدي للتحديات المرتبطة بتشغيل الصندوق وإدارته والإشراف عليه. وفي نفس الوقت، من المهم التأكيد من جديد على أنه يتعين أن تكون المساهمات في الصندوق إضافة إلى الالتزامات الحالية لا على حساب الموارد المتاحة للتعاون الدولي من أجل التنمية.

ولكن، من المسلم به أيضا أن مواجهة التحديات القائمة داخل الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ لكفالة زيادة فعالية مساهمة الصندوق في عمل النظام الإنساني التابع للأمم المتحدة. ويجب إيجاد الحلول لتمكين المنظمات غير الحكومية من الوصول إلى التمويل بشكل أسرع، وهناك حاجة إلى وضع معايير أفضل وأوضح لتخصيص الموارد، وهناك حاجة إلى وضع أساليب أسرع للحصول على الموافقة على استخدام الأموال وإقامة وسائل اتصال أفضل لتمكين الوكالات من فهم دور واستخدام مرفق المنح بشكل أفضل. ويقتضي هذا انخراط الدول الأعضاء بشكل مستمر، وستكون هناك حاجة في المستقبل القريب إلى إجراء مزيد من التقييم لتشغيل الفعال للصندوق في الجمعية العامة.

وكذلك فإن ما تبرزه الأزمة المالية والإنسانية الحالية هو الحاجة إلى شراكات فعالة بين الدول الأعضاء، والمنظمات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية للعمل معا لكفالة نهج منسق لتقديم المساعدة الإنسانية المنقذة للأرواح إلى المجتمعات المتضررة في كل أنحاء العالم. ويمكن أيضا لهذه الشراكات، تحت قيادة الحكومات الوطنية، أن تشمل انخراط المنظمات الإقليمية للمساعدة في تحسين الاستجابات الإنسانية والقدرات الاحتياطية.

أن نستمر في التزامنا تجاه مجتمع الأمم المتحدة للعمليات الإنسانية وأن نكفل نجاحه خلال هذه الأوقات العصيبة.

إن المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي العالمي الذي عقد مؤخرا في روما في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، أبرز التحديات الخاصة التي تواجهها البلدان النامية في ما يتعلق بتكلفة الغذاء المرتفعة وكيف يؤثر ذلك على إطعام الضعفاء من سكانها. وأبرز أيضا التأثير السلبي لأسعار الغذاء المرتفعة على ميزانيات المنظمات الإنسانية، مثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي، والذي يبرز بدوره أهمية وفاء المانحين بالتزاماتهم للمساهمة في الوقت المناسب وبالشكل المناسب في تمويل هذه المنظمات.

وسيظل التمويل مهما على الدوام لكفالة عمل المنظمات الإنسانية بفعالية. وقد أدركت الدول الأعضاء هذه الحقيقة عندما اتخذت القرار ١٢٤/٦٠ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، إيذانا بإنشاء الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، وأحد أهدافه الرئيسية تقديم التمويل في الوقت المناسب وبطريقة يمكن التنبؤ بها لكفالة إمكان اتخاذ إجراء مبكر في مسعى لخفض الخسائر في الأرواح. وعلى الرغم من أن عمل الصندوق الجديد لم يبدأ إلا في السنوات القليلة الماضية، فإن تقرير الأمين العام (الوثيقة A/63/348) يبرز أوجه النجاح المختلفة التي حققها بالفعل، وكان أحدها تحقيق هدفه آنف الذكر المتعلق بتقديم المساعدة في الوقت المناسب من أجل الحد من الخسائر في الأرواح، وهو عنصر مهم في تقديم المساعدات الإنسانية. ويرحب وفدي بنجاح الصندوق في تقديم مساهمات كبيرة إلى ما يسمى بمجالات الطوارئ التي لا تتوفر لها موارد كافية، وبصفة خاصة في أفريقيا.

إن جنوب أفريقيا، بصفتها أحد المساهمين الأصليين في الصندوق، تؤيد نداء الأمين العام من أجل مواصلة وزيادة

ذات الصلة. وفضلا عن ذلك، ما برح وفدي مقتنعا بالحاجة إلى حماية المدنيين في حالات الطوارئ الإنسانية المعقدة ويناشد كل الأطراف المعنية التصدي للعنف القائم على أساس جنساني وبذل كل جهد ممكن لكفالة اتخاذ الإجراءات المناسبة لمنع أعمال العنف القائم على أساس جنساني، والتحقيق فيها بسرعة وإحالتها إلى المحاكمة.

وفي هذا الصدد، تود جنوب أفريقيا أيضا الإعراب عن دواعي قلقها إزاء العدد المتزايد للهجمات على موظفي الأمم المتحدة والعاملين الآخرين في المجال الإنساني في أنحاء العالم. ونود أن نشي على شجاعة والتزام أولئك الرجال والنساء الشجعان وأن نحث أيضا كل الأطراف المنخرطة في صراعات مسلحة على الامتثال للقانون الإنساني الدولي، ولا سيما التزاماتها بموجب اتفاقيات جنيف والبروتوكولات الإضافية.

وفي الختام، تود جنوب أفريقيا أن تؤكد من جديد التزامها بمواصلة المساهمة في العمل الفعال لنظام النشاط الإنساني، في حدود إمكانياتها المتواضعة. ونأمل أن يتمكن المجتمع الدولي من العمل معا بروح من الشراكة في تقديم المساعدة بشكل أفضل، وأسرع وعلى نحو يمكن التنبؤ به بدرجة أكبر، وتنسيق أفضل يأخذ أيضا في الحسبان حاجات المجتمعات المتضررة ولا يستند فقط إلى الاعتبارات المالية.

السيد سواريس (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية):
يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به أمس بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وفقا لقرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦، اضطلعت حكومي بالمسؤولية الأساسية والدور الرئيسي للشروع في تقديم المساعدة الإنسانية وتنظيمها وتنسيقها وإيصالها داخل أراضيها. ووضعت الدولة قوانين، وسياسات وبرامج للمساعدة الشاملة تأخذ في الحسبان المعايير الدولية. وتتولى

بيد أنه، من المهم الاعتراف بأن الكثير من البلدان النامية، نتيجة لاتساع نطاق وزيادة شدة تأثير حالات الطوارئ الإنسانية، ليست لديها القدرة على التعامل مع التأهب للكوارث، والحد من المخاطر وتأثير هذه الحالات الطارئة. ولذلك، ووجه نداء كمي تواصل منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الاضطلاع بدورهما الهام في مساعدة البلدان النامية على تعزيز قدراتها الإنسانية في التصدي لهذه التحديات.

ومن هنا، سينخرط وفدي بنشاط في مناقشات في مسعى للمساهمة في الحكمة الجماعية للأمم المتحدة من أجل كفالة زيادة فعالية منظومة الأمم المتحدة في تقديم المساعدة الإنسانية. وبصفة خاصة، يظل تعزيز النقاش المتعلق بالمساهمة الفعالة التي يمكن أن يقدمها النهج التجميعي باعتباره أحد الإجراءات التي تهدف إلى توفير قيادة أفضل ومنع الازدواجية وتفادي الثغرات في تقديم المساعدة الإنسانية.

وتسليما أيضا للدور الذي يمكن أن تضطلع به الأصول العسكرية في تقديم مساعدات الإغاثة، من المهم تعزيز الاستخدام الفعال للمبادئ التوجيهية المعترف بها دوليا والمتعلقة بالتنسيق المدني العسكري، في احترام كامل للمبادئ الإنسانية القائمة.

وما برحت جنوب أفريقيا تدرك الدور المهم الذي يمكن أن تقوم به أطراف حالات الطوارئ الإنسانية المعقدة لكفالة الوصول الآمن للعاملين في المجال الإنساني عند تقديم المساعدة للمجتمعات الضعيفة. ولذلك، من المهم الوصول السريع وغير المعاق للعاملين في المجال الإنساني وشحنات الإغاثة إلى المجتمعات المتضررة. لكن، من الضروري أن تقدم المساعدة الإنسانية بأسلوب يستند إلى مبادئ الإنسانية، والحياد، والتزاهة والاستقلال، كما ورد في قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦ وقرارات الجمعية العامة الأخرى

عاملا حاسم الأهمية في تخفيف أسباب حالات الطوارئ الإنسانية في كولومبيا.

ويشير تقرير الأمين العام إلى عدد من المواضيع الجديرة باهتمام خاص. وفيما يتعلق بالكوارث المرتبطة بتغير المناخ، نود أن نبرز دور التعاون الدولي ونقل التكنولوجيا في ميادين التكيف وتطوير نظم الإنذار المبكر وتعزيز الاستعداد الوطني وقدرات الاستجابة.

وفيما يتعلق بأزمة الغذاء العالمية، فإن التدابير القصيرة والطويلة الأمد، والجهود المشتركة من أجل التضامن فيما بين الدول والمجتمع الدولي ككل، ضرورية للتصدي لتلك المشكلة المتعددة الأبعاد.

أما بالنسبة لسلامة موظفي العمل الإنساني، فلا بد من التنسيق والحوار بين الأمم المتحدة والحكومات من أجل التعرف على الأخطار وتبادل المعلومات وتحديد تدابير الحماية الأكثر فعالية ضد أعمال العنف التي تؤثر على العمل الإنساني.

وفيما يتعلق بالتمويل، فإن كولومبيا تقدر ترسيخ الصندوق المركزي للاستجابة في حالات الطوارئ بوصفه أداة فعالة ومرنة تقوي الاستجابة لحالات الطوارئ التي يكون عامل الوقت فيها حاسما، ولحالات الاستجابة المنقوصة التمويل أو التي تنقصها الموارد.

ولا بد من تطوير المساعدة الإنسانية في عملية مستدامة يكون هدفها إعادة بناء النسيج الاجتماعي للبلدان المتضررة. وفي هذا الصدد، فإن أي عملية انتقال من الإغاثة إلى التنمية تشكل عنصرا أساسيا في تصميم السياسات والإجراءات في إطار المساعدة الإنسانية.

إن المبادئ التوجيهية التي تضمنها القرار ١٨٢/٤٦ تحدد إطار العمل الأساسي للمساعدة الإنسانية. وتعاون الأمم المتحدة والأطراف الفاعلة الأخرى في المجتمع الدولي

الهيئات الوطنية، التي تملك قدرات تقنية كبيرة، تنسيق تنفيذ هذه السياسات من خلال تنظيم العمل الذي تقوم به السلطات الوطنية والإدارية والبلدية، بمشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني. وأود التأكيد في هذا المجال على المؤتمر الإنساني الوطني العام، وهي مبادرة تنسيق بقيادة الوكالة الرئاسية للعمل الاجتماعي. ويشارك في تلك المبادرة ممثلو الحكومات المحلية ومنظمات المساعدة الإنسانية الدولية والمنظمات غير الحكومية.

وقد عانى بلدنا من الكوارث الطبيعية نتيجة لموقعه في المنطقة المدارية، وتغير المناخ والزلازل والبراكين. ومن أجل تنفيذ استجابات فعالة، تم تعزيز النظام الوطني والخطة الوطنية للوقاية من الكوارث والاستجابة لها. كما أن لدينا بروتوكولات لتوجيه الاستجابة من الرئاسة والوزارات والقوة العامة، ومبادئ توجيهية لوضع خطط قطاعية لحالات الطوارئ. وقد تعاوننا في هذا الميدان مع بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وبالمثل، تنفذ كولومبيا سياسات حازمة للاستجابة الإنسانية إزاء العنف الإرهابي الذي تسببه المجموعات المسلحة غير المشروعة. وقامت الدولة تدريجيا بتعزيز برامجها الشاملة لمساعدة النازحين وضحايا العنف الآخرين. وحصول هؤلاء السكان على الخدمات الاجتماعية الرسمية على سبيل الأولوية، وتحقيق الاستقرار الاجتماعي - الاقتصادي وتقديم التعويضات، كلها مكونات أساسية في تلك المبادرات. ولا يفوتني التأكيد على أن ميزانية بقيمة تقارب ٥٠٠ مليون دولار تخصص في كل عام لمساعدة النازحين.

وقد تقلص إلى حد كبير عدد حوادث العنف خلال السنوات الست الماضية، وذلك بفضل سياسة الأمن الديمقراطي والتسريح الواسع النطاق للأعضاء السابقين في المجموعات المسلحة غير المشروعة. وبشكل توطيد الأمن

وتود إندونيسيا أن تؤكد أيضا على أهمية تعزيز دور مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وفي الوقت ذاته، يمثل الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ عنصرا مهما في توفير استجابة يمكن التنبؤ بها في وقتها المناسب لحالات الطوارئ الإنسانية. ويجب تعزيز التآزر بين الاثنين بشكل مستمر بغية تعزيز الجهود الإنسانية الدولية.

وتقدر إندونيسيا الاستعراض المستقل للصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ بتكليف من الأمين العام. ومع أن عمليات الصندوق بدأت قبل عامين فقط، فقد حقق بعض النتائج التي تبعث على الارتياح. وتلاحظ إندونيسيا أن الصندوق كان أكثر فعالية في التمكين من التعبئة السريعة للأموال الضرورية لعمليات إنقاذ الأرواح في بلدان كثيرة عانت بشكل مفاجئ من كوارث وصراعات. وقد أحطنا علما بتوصيات الاستعراض وينبغي إجراء مزيد من المناقشات بشأنها مع أصحاب المصلحة الرئيسيين. وتتطلع إندونيسيا إلى المشاركة النشطة في تلك المناقشات. وعلينا ألا ننسى أن الصندوق يعتمد على التزامات وتبرعات الدول الأعضاء. ونشجع على استمرار الدعم من الدول الأعضاء من أجل تغذية الصندوق بالأموال.

ومع تزايد الكوارث التي نشهدها على الصعيد العالمي، ما زال هناك مجال واضح لتحسين التنسيق والفعالية والكفاءة بهدف تعزيز الشراكات على جميع المستويات. ومع أن جميع البلدان ينبغي أن تتخذ تدابير مناسبة لتخفيف آثار الكوارث، إلا أننا لا نستطيع أن ننكر أن أغلبية البلدان النامية تفتقر إلى القدرة على القيام بجهود الإغاثة السريعة في الوقت المناسب وإدارة برامج إعادة التأهيل والإنعاش في المراحل اللاحقة. ولذا، نعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أيضا، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة والأطراف الفاعلة ذات الصلة الأخرى، عدم التخلف عن دعم قدرات البلدان النامية في تطوير خطط الاستعداد للكوارث، في جملة أمور.

يجب أن يتم وفقا لتلك المبادئ التي تتضمن الإنسانية والتراحم والحياد، إلى جانب تأمين التنسيق الكافي مع البرامج والسلطات المحلية للدول المتضررة. وتلك هي الطريقة الوحيدة التي يمكن بها تأمين الفعالية والاتساق وتحسين الاستجابة، واستخدام الموارد بكفاءة أكبر. وستبقى كولومبيا ملتزمة بتعزيز وتنفيذ ذلك الإطار.

السيد بيترانتو (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية):

ترحب إندونيسيا باستمرار التركيز الذي توليه الجمعية العامة لهذا البند من جدول الأعمال. وإندونيسيا تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل أتيغوا وبربودا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأود أيضا أن أتقدم بالشكر إلى الأمين العام على التقارير الشاملة التي تقدم سردا مفصلا ومفيدا للجهود المبذولة لتعزيز الاستجابة الإنسانية الدولية.

لقد تعرضت التنمية والتقدم نحو الأهداف الإنمائية للألفية إلى انتكاسات شديدة. فلم يقتصر الأمر على عدم مواءمة الاقتصاد العالمي للنمو بشكل كاف فحسب، بل الكوارث التي من صنع الإنسان والطبيعة ضاعفت آثارها السلبية أيضا.

ولذا أصبح تقديم المساعدة الإنسانية في الوقت المناسب أكثر أهمية كوسيلة للاستجابة السريعة من أجل الضحايا وأيضا للمساعدة على إعادة بناء حياة السكان ودعم جهود التنمية.

وفي هذا السياق، ما فتئ وفد بلدي يرى أنه ينبغي وضع آلية فعالة لهذا الغرض. وينبغي أن تكون قائمة على الطلب وفقا لما عبر عنه القرار ١٨٢/٤٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١. ويؤكد ذلك القرار بحق على مبادئ الحياد والإنسانية والتراحم، ويدعو إلى الاحترام التام للسيادة والسلامة الإقليمية والوحدة الوطنية للدول.

المتضررين من الصراع المسلح ومجالات العنف الأخرى. وهدفها هو الاستجابة لاحتياجاتهم الأساسية من دون أي شكل من أشكال التمييز. ولجنة الصليب الأحمر الدولية مصممة على الاستمرار كمنظمة فعالة وموثوقة، وعملها قابل للتنبؤ وقادرة على التكيف مع الأوضاع والاحتياجات الإنسانية الناشئة - أي منظمة تؤسس عملها على ثقافة المساءلة أولا وأخيرا أمام الأشخاص المتضررين أنفسهم.

يجري حاليا القيام بالعمل الإنساني في بيئات بالغة التعقيد وحساسة ويواجه العديد من التحديات. ويأتي على رأس الأولويات في عملياتنا، من دون شك، القدرة على الوصول إلى الأشخاص المحتاجين للحماية والاحتفاظ بتلك القدرة مع التقليل إلى الحد الأدنى من فرص المخاطر الأمنية.

لقد تصاعدت حدة العنف بدرجة كبيرة في كثير من البلدان التي يعمل فيها الصليب الأحمر، مما يؤدي إلى عواقب إنسانية وخيمة للسكان المدنيين. وتزايد مخاطر عدم قبول العاملين في الحقل الإنساني واستخدامهم كأدوات مما يجبر عواقب وخيمة ومأساوية على سلامتهم.

إن قدرة موظفي لجنة الصليب الأحمر في اضطلاعهم بمهامهم الإنسانية بطريقة تكفل لهم السلامة مسألة توليها لجنة الصليب الأحمر الدولية أقصى أهمية. فالسلامة ليست قاصرة على توفير الحماية الجسدية فحسب. فإذا ما أريد للجنة الصليب الأحمر أن تعمل في بيئة آمنة، فلا بد لها من أن تحوز على القبول. ويعتمد هذا القبول بالكامل على تصور الأطراف في أي صراع مسلح وتصور الذين يتلقون المساعدة من الصليب الأحمر لطبيعته الإنسانية الصرفة ونهجه المحايد وعدم ارتباطه بأي نوع من المصالح السياسية والعسكرية. ويتطلب ضمنا الحياد توفير المساعدة من دون تمييز وأن تركز المساعدة فقط على الاحتياجات المقدرة. ومصداقية الحياد والاستقلالية تقتضي منا الامتناع عن

لقد طورت إندونيسيا نظاما إندونيسيا للإنذار المبكر عن التسونامي وستقوم بإطلاقه اليوم، ونأمل أن يدعم المجتمع الدولي مبادرتنا هذه.

وستطرح إندونيسيا أيضا، نيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا والبلدان المتضررة من التسونامي، مشروع قرار معنون "تعزيز الإغاثة في حالات الطوارئ والإصلاح والتعمير والوقاية في أعقاب الكارثة الناجمة عن أمواج تسونامي التي عصفت بالبحر الهندي" لتتضمن فيه الجمعية العامة. ومشروع القرار هذا مبني على التطورات الأخيرة والدروس المستفادة خلال مرحلة الإصلاح والتعمير في البلدان المنكوبة. وكما في السابق، تأمل إندونيسيا في تبني الدول الأعضاء لمشروع القرار المعروض على الجمعية لآخر مرة هذا العام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): عملا بقرار الجمعية العامة ٦/٤٥ المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠، أعطي الكلمة الآن للسيدة كريستين بيرلي، نائبة رئيس لجنة الصليب الأحمر الدولية.

السيدة بيرلي (لجنة الصليب الأحمر الدولية) (تكلمت بالإنكليزية): في أماكن كثيرة من العالم ينصرف تفكيرنا في هذا الأسبوع بالذات، إلى الأوضاع المأساوية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية حيث يستمر تدمير حياة الآلاف من الرجال والنساء والأطفال نتيجة الصراعات المسلحة أو غيرها من مظاهر العنف. ويساهم في تهديد وسائل كسب الرزق على هشاشتها نقص الموارد الناجم جزئيا عن التدهور البيئي وتغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي بشكل مستمر. كل تلك العوامل تساهم في الفقر والهجرة وتزيد من شدة عواقب الصراع المسلح.

إن نشاطات لجنة الصليب الأحمر الدولية نشاطات إنسانية بحتة. إنها تعمل في جميع أنحاء العالم لحماية ومساعدة

الخلط بين الأهداف السياسية والعمليات الإنسانية وبين الجهات الفاعلة السياسية والعسكرية من جهة والمنظمات الإنسانية من جهة أخرى.

أصبحت الجهات السياسية والعسكرية الفاعلة تشير بصورة مطردة إلى المبادئ والأسباب الإنسانية. بالطبع فإن تلك المبادئ يسلم بها بوصفها تطورا طيبا، ولكن علينا أن نقر بأن تلك المبادئ والأسباب تنطبق بصورة رئيسية على أنشطة المنظمات الإنسانية. وكلمة "الإنسانية" قد تفقد بعض معانيها الأساسية حين تستعملها السلطات الحكومية والعسكرية لوصف طبيعة عملها. إن إدماج العون الإنساني في استراتيجية سياسية قد يأتي بنتيجة غير مقبولة مؤداها أن الأطراف في أي صراع مسلح والسكان المتضررين العاملين يربطون الجهات الفاعلة العاملة في الميدان الإنساني بمصالح سياسية وعسكرية.

وعلاوة على ذلك، فقد تفقد الوكالات الإنسانية صورتها كجهة محايدة ومستقلة ومن ثم لم تعد مقبولة. كذلك قد ينعكس ذلك سلبا على فعالية العمل الإنساني وبخاصة وصول المساعدة الإنسانية للأشخاص المحتاجين إليها.

إن للدول دورا سياسيا هاما في منع نشوب الصراعات المسلحة وإثائها وخلق الظروف المستقرة لتمكين السكان من التعافي من آثار الصراع. كذلك تقوم القوات المسلحة وقوات الأمن بدور مماثل في الأهمية في استقرار الأوضاع وتوفير الأمن. وتجب المحافظة على استقلال المنظمات الإنسانية في اتخاذ القرارات بينما تدخل في حوار مناسب مع الجهات الفاعلة، السياسية والعسكرية، لأغراض العمل الإنساني.

وترى اللجنة الدولية للصليب الأحمر ضرورة تخطيط العمل السياسي والعسكري، بما في ذلك الأنشطة التي تتم برعاية الأمم المتحدة، بحيث لا يتسبب في تآكل القبول الذي

أي عمل أو تصريح يمكن تفسيره بأننا نحابي أحدا أو نرتبط بمصلحة معينة. إن القرب من الأشخاص المتضررين أمر بالغ الأهمية بالنسبة للصليب الأحمر وذلك لضمان الحوار المستمر مع كل الجهات الفاعلة في الصراعات المسلحة، بغض النظر عن تصنيف المجتمع الدولي لها، ومع جميع القادرين على التأثير على هذه الجهات الفاعلة.

إن لجنة الصليب الأحمر الدولية استنادا إلى خبرتها الطويلة في العمل في مناطق الصراع المسلح، تعتقد أن الفضل في قدرتها على العمل في مناطق مثل أفغانستان وكولومبيا ودارفور والقيام بولايتها الإنسانية في شمال وجنوب القوقاز وباكستان والعمل كوسيط إنساني محايد لتيسير إطلاق سراح المدنيين المحتجزين - على سبيل المثال، يرجع إلى نهجها الإنساني الخالص والمحايد والمستقل. وترى اللجنة أن ذلك الأسلوب في العمل هو أفضل أدائها فعالية وتأثيرا لضمان وصولها للناس وقبولها لدى كل الأطراف. وبطبيعة الحال فإن كل ذلك يتوقف على افتراض مؤداه أن الأطراف المتحاربة تثق في لجنة الصليب الأحمر الدولية، ولكن هذه الثقة بالتحديد التي يزداد بناؤها والإبقاء عليها صعوبة نتيجة تشكيك مختلف أصحاب المصالح في قواعد العمل الإنساني نفسها. وهذا يمثل تحديا آخر ينطوي على قلق شديد للجنة الصليب الأحمر الدولية اليوم.

لقد شهدت بيئة العمل الإنساني في الأعوام الأخيرة تغيرا جذريا، فدمج وسائل إدارة الأزمات بحيث تضم الأهداف السياسية والعسكرية والإنسانية والإنمائية أصبح اليوم خاصية متأصلة في كثير من السياقات. وأصبحت عمليات الأمم المتحدة لدعم السلام متعددة الأوجه على نحو متزايد، إذ تتراوح ولاياتها بين صون السلام وإنفاذه ومرحلة الانتعاش بعد انتهاء الصراع. وكثيرا ما توكل إلى تلك العمليات أيضا مهمة حماية السكان المدنيين وتيسير وصول المساعدة الإنسانية. وللأسف فإن ذلك يتسبب أحيانا في

يلقاه العمل الإنساني. ومع الإقرار بأن هناك أوضاعاً تستدعي جهود الجيش لبناء جسر أو حفر بئر أو توفير الوسائل اللوجستية اللازمة لإيصال المساعدة للمحتاجين على وجه السرعة، لا ينبغي أن توكل المهام الإنسانية إلى الجهات العسكرية إلا في حالات الطوارئ التي لا تستطيع فيها الوكالات الإنسانية القيام بوظيفتها. وبالمثل، لا ينبغي للوكالات الإنسانية أن تعتمد إلى استخدام قدرات الجيش والدفاع المدني إلا عندما لا يتوفر لديها أي خيار آخر.

إن لجنة الصليب الأحمر الدولية لديها ولاية قانونية من المجتمع الدولي لضمان حماية الأشخاص المشردين داخلها وتقديم المساعدة لهم عندما يكونون ضحايا صراعات مسلحة. والأشخاص المشردون هم في قمة قائمة أولوياتنا العملية. وقد أشارت لجنة الصليب الأحمر الدولية مرات عدة إلى ضرورة تصميم استراتيجيات استجابة مرنة لحالات التشريد الداخلي. وتأخذ تلك الاستراتيجيات في الحسبان ولايات الأطراف والوكالات الموجودة في الميدان ونقاط قوتها المقارنة. كما إنها تتكيف لتلائم السياقات المختلفة التي يحصل فيها التشريد الداخلي. وتؤكد لجنة الصليب الأحمر الدولية رغبتها في إيجاد نهج متنسق ينجح في مطابقة الهوية المحددة للجنة بوصفها طرفاً محايداً ومستقلاً بالكامل ذات تعاون ديناميكي مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في الاستجابة للاحتياجات الإنسانية في الميدان.

وفي حالات النزاعات المسلحة أو حالات العنف الأخرى، تنسق لجنة الصليب الأحمر الدولية إلى جانب نشاطاتها الخاصة بعمليات الإغاثة الدولية التي تضطلع بها اللجنة وحركة الهلال الأحمر. وتلتزم كل جمعية وطنية تابعة للصليب الأحمر والهلال الأحمر مع الاتحاد الدولي بالمبادئ الأساسية للحركة وبدعم المنظمات الشقيقة التي تعالج الأزمات في بلدانها بحيازة ونزاهة. وتمثل جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الوطنية الشريك الأساسي في العمل

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): عملاً بقرار الجمعية العامة ٢/٤٩ المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، أعطي الكلمة إلى المراقب عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

السيد شولتز (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على منحي فرصة المشاركة في تلك المناقشة المهمة نيابة عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

نقر بأن تصاعد وتيرة الكوارث وكتافتها، كما يرد وصفه في تقرير الأمين العام (A/63/277)، اتجاه مزعج يتطلب انتباهاً عاجلاً من حيث تعزيز قدرات الاستجابة المحلية والوطنية والإقليمية والدولية، والأهم من ذلك، من حيث معالجة الحد من أخطار الكوارث. ويتضح ذلك بجلاء عندما نأخذ في الحسبان الآثار الشديدة لتغير المناخ وأزمة الغذاء العالمية والاضطرابات المالية الأخيرة والانحدار الاقتصادي العالمي.

نشهد حالياً طبيعة عمليات الاستجابة الدولية، بالاقتران بدور ناشئ للمنظمات والآليات الإقليمية وتردد بعض البلدان في قبول مساعدة خارجية لم تطلبها. وقد حدثت تلك الحالات مؤخراً في ميانمار ومثلت تحدياً للاتحاد

والذي يخدم بوصفه اجتماعا للأطراف في بروتوكول كيوتو، بشأن الكيفية التي يمكن بها للمنظمات والسياسات والآليات الحالية التي تعمل على الحد من مخاطر الكوارث الإنسانية من المساعدة على تعزيز قدرة الناس. وثمة خطوة أخرى في تلك العملية تتمثل في إقامة حوار على الصعيد الوطني بين قطاع الحد من مخاطر الكوارث الإنسانية وصانعي السياسات المتعلقة بتغير المناخ ومراكز المعرفة.

ويرحب الاتحاد الدولي للصليب الأحمر ببناء الأمين العام من أجل التزام متعدد السنوات بتمويل العمل الإنساني. ويسرنا أن النداء لا يقتصر على الصندوق المركزي للاستجابة في حالات لطوارئ، لأن الوكالات من خارج أسرة الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة لا تستطيع الوصول إلى تلك الآلية. إلا أن هناك حاجة واضحة إلى تمويل إنساني يمكن التنبؤ به للجهات الفاعلة الإنسانية التي لا تشكل جزءا من منظومة الأمم المتحدة، مثل الاتحاد الدولي للصليب الأحمر وغيره.

ولذا، نرحب أيضا بالاستعداد الشديد لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لبدء حوار مع الاتحاد الدولي للصليب الأحمر حول التمويل الإنساني. ويقر ذلك الحوار بأن الصندوق المركزي للاستجابة في حالات الطوارئ التابع للاتحاد الدولي للصليب الأحمر وصندوق الأمم المتحدة المركزي للاستجابة في حالات الطوارئ هما آليتا تمويل تكمليتان وتستحقان دعم المانحين بسبب ذلك التكامل.

وفي السنوات الأخيرة، تكلم الاتحاد الدولي للصليب الأحمر عن التقدم المحرز في عمله في إطار البند المعنون "قوانين وقواعد ومبادئ الاستجابة للكوارث الدولية". وهذه السنة، نسترعي بارتياح كبير عناية الجمعية إلى المبادئ التوجيهية للتيسير والتنظيم المحليين للإغاثة الدولية من الكوارث والمساعدة المقدمة من الدول والجمعيات الوطنية

الدولي للصليب الأحمر اقتضى تشكيل سريع لآليات الصليب الأحمر والهلل الأحمر على الصعيد الإقليمي تضارع التدابير التي اتخذتها الحكومات الآسيوية وتعمل معها.

وقد شهدنا أيضا في منطقة الدلتا في ميانمار عدم تقديم موارد دولية بالمستويات اللازمة، بحسب تقدير بعض أعضاء المجتمع الدولي. وسرعان ما اتضح لنا بأنه من المهم للمعنيين كافة توفير أكبر درجة من التفاهم الواضح بشأن آليات التعاون التي من الممكن استخدامها وتلك المستخدمة فعلا في المناطق المتضررة.

ومنذ ١٥ سنة تقريبا، في أيار/مايو ١٩٩٤، اعترف المجتمع الإنساني العالمي في مؤتمر يوكوهاما العالمي بشأن الحد من الكوارث الطبيعية بأنه، بينما من الواضح أن الكوارث تتعلق بشكل أو بآخر من المخاطر، فهي تستمد قوتها من ضعف الناس والمجتمعات أمام هذه المخاطر. ويشدد ذلك على الحاجة الملحة إلى زيادة القدرات الإنسانية للاستجابة للكوارث التي لا يمكن تفاديها في الأجل القصير، بينما يزيد بالمثل من قدرات الأشخاص والعائلات والمجتمعات والبلدان لتفهم بشكل أفضل المخاطر المصاحبة لتغير المناخ ومعالجتها وتوفير حماية أفضل لها في الأجل القصير والمتوسط.

إن المفاوضات الحالية بشأن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ لإبرام اتفاقية جديدة في كوبنهاغن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ توفر فرصة طيبة ولازمة لتعزيز دمج إدارة مخاطر المناخ في إدارة مخاطر الكوارث الشاملة وتعزيز الاتساق مع إجراءات التنمية الطويلة الأجل.

إن حركة الصليب الأحمر والهلل الأحمر عملت بشكل وثيق مع المنظمات الإنسانية والإنمائية في منظومة الأمم المتحدة ومع المنظمات غير الحكومية لإعداد رؤية مشتركة لمؤتمر الأطراف المقبل، المزمع عقده في بوزنان

١٩٩٢، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن المنظمة الدولية للهجرة.

السيد دال أغليو (المنظمة الدولية للهجرة) (تكلم بالإنكليزية): يسر المنظمة الدولية للهجرة أن تأخذ الكلمة اليوم بالإشارة إلى تقرير الأمين العام المعنون "تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ" (A/63/81).

إن العدد الكبير من الأزمات الإنسانية الجديدة التي حصلت هذا العام أسفر عن زيادة ضعف البلدان الفقيرة التي تعرضت للتأثير السلبي لأزمات متلازمة ومترابطة ألا وهي: عدم الاستقرار المالي، والحوادث المناخية الحادة، وتدهور البيئة، وتقلب أسعار الغذاء والطاقة، والمستويات غير المقبولة للجوع والفقر وعدم المساواة. ويقتضي حجم التحديات تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ بجهود تعاوني مع جميع أصحاب المصلحة.

وبينما تقترب من نهاية هذا العام الذي يتسم بالتحدي، نود أن نغتنم هذه الفرصة لنقيم التقدم المحرز والدروس المستخلصة للمستقبل فيما يتعلق بالطرائق الجديدة للعمل معاً التي تعززها عملية إصلاح العمل الإنساني.

ومن خلال المزيد من الثبات والخضوع للمحاسبة والمزيد من الجهد المتأني لبناء الشراكات، ظل انخراط المنظمة الدولية للهجرة في عملية إصلاح العمل الإنساني حتى الآن يتمحور حول تعزيز المسؤوليات عن المهاجرين الضعفاء والأشخاص المشردين، التي تحملناها في إطار نهج المجموعات. ومن خلال دورنا لقائد المجموعة بشأن تنسيق وإدارة المخيمات في حالات الكوارث الطبيعية ومشاركتنا الفعالة في عدد من المجالات الأخرى، مثل توفير المأوى في حالات الطوارئ والانتعاش المبكر، يبرز نمط جديد للتعاون بغية

من أجل الانتعاش الأولي التي اعتمدها المؤتمر الدولي الثلاثون للصليب الأحمر والهلال الأحمر عام ٢٠٠٧. وتساعد المبادئ التوجيهية بالفعل الحكومات على تحضير أنفسها لتمكين بفعالية من رصد وتنسيق المساعدة الدولية التي تطلبها.

وتبين الخبرة أن التخطيط الجيد في ذلك المجال يقلص بشكل كبير من المشاكل التقنية من قبيل القيود والتأخير في الجمارك وسمات الدخول وأذونات النقل وإجراءات الإعفاء الضريبي التي قد تؤثر بشكل كبير على سرعة وفعالية المساعدة المقدمة إلى المجتمعات المتضررة. وتمكن الحكومات أيضاً من كفالة أن تكون المساعدة الدولية ذات نوعية مناسبة ومكاملة لجهودها لمساعدة المحتاجين.

إن عدداً من الحكومات إدراكاً منها لذلك الأمر بدأت بالفعل باستخدام تلك المبادئ التوجيهية بمبادرة ذاتية لدراسة استعدادها القانوني للإغاثة الدولية. ويطور الاتحاد الدولي للصليب الأحمر وأعضاؤه من الجمعيات الوطنية مشاريع مبتكرة وأدوات عملية لدعم الحكومات في تلك المهمة، وذلك بالعمل مع مجموعة واسعة جداً من الشركاء، بما في ذلك الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والاتحاد البرلماني الدولي ومنظمات إقليمية رئيسية.

وكما بين الأمين العام بان كي - مون في تقريره، يمكن لهذه الهيئة أن تقدم إسهاماً هاماً بتعزيز الاهتمام الفعال لأعضائها بالمسائل المطروحة في المبادئ التوجيهية. وشعرنا بضرورة شديد لأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي اعتبر اعتماد المبادئ التوجيهية أمراً هاماً وإدراج إشارة إليها في قراره ٣٦/٢٠٠٨، ونأمل أن تشاطره الجمعية العامة ذلك الرأي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): وفقاً لقرار الجمعية العامة ٤٧/٤ المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر

والهجرة. ومن المتوخى أن يكون التحالف شراكة عالمية ومتعددة أصحاب المصلحة للأطراف الفاعلة المعنية وبمثل مجموعة من وجهات النظر، بما في ذلك البيئة والهجرة والتنمية والمساعدة الإنسانية، ويهدف إلى تشجيع زيادة الوعي والبحوث ووضع السياسات والإجراءات العملية.

إن المنظمة الدولية للهجرة تشجع بقوة المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن تغير المناخ على مراعاة الآثار الإنسانية لتغير المناخ، فضلا عن ضرورة إدارة تلك الآثار وحماية الأمن الإنساني من خلال الحد المنتظم من أخطار الكوارث، بما في ذلك التأهب لحالات الطوارئ وتوطيد آليات الاستجابة والانتعاش على الصعيد المحلي والوطنية والإقليمية والعالمية. وتتطلع المنظمة إلى عدد من المناسبات وستساهم في هذه المناسبات التي تنظم في مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، الذي يعقد في بوزنان في كانون الأول/ديسمبر، مثل المناسبة الجانبية التي يقودها مكتب مفوض الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن "تغير المناخ والهجرة والتشريد القسري: الحدود الإنسانية الجديدة"؟.

وفي سياق آخر، يصادف هذا العام تقييم فترة العامين للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، الذي أصبح أداة قيمة لأنشطة المجتمع الإنساني لمواجهة الطوارئ، بما في ذلك أنشطة المنظمة الدولية للهجرة. وفي الواقع، يحظى الصندوق بأهمية وفائدة بوصفه آلية مرنة لمواجهة الطوارئ ويسد فجوة هامة بين الطوارئ المفاجئة والتوافر الحسن التوقيت للتدفقات النقدية. ولقيت معايير الصندوق لإنقاذ الحياة تقديرا كبيرا في التقييم، ونحن نرحب بإعادة النظر في المعايير بغية الاعتراف بالحالات المعرضة للخطر بصورة خاصة لأشخاص مشردين معينين، بمن فيهم المهاجرون الذين تقطعت بهم السبل ويحتاجون إلى المساعدة الإنسانية.

التعامل مع مواجهة حالات الطوارئ فضلا عن تطوير القدرات على حد سواء.

ونهج المجموعات يدعم الاستجابات الوطنية ويسد الفجوات التي يلزم فيها تقديم المساعدة الدولية والتضامن. وينبغي أن تتمكن الحكومات الوطنية من أن تستعين بأي قائد للمجموعة للعمل بوصفه شريكا في القطاعات ذات الصلة كلما اقتضى الأمر.

وتتطلع المنظمة الدولية للهجرة بدور فعال في إطار اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في إدماج تغير المناخ في جدول أعمال العمل الإنساني. وزيادة عدد الحوادث البيئية أو المناخية الحادة والتشريد الداخلي أو عبر الحدود الناجم عنها يمثّلان بالفعل تحديا لمجتمع العمل الإنساني، بينما من المتوقع أن يزداد بشكل إضافي تكرار تلك الحوادث وحدثها. وتقوم حاجة عاجلة إلى الحصول على فهم أفضل للصلات الهامة بين ما يمكن أن نسميه الهجرة لأسباب بيئية وتغير المناخ، مع الاهتمام الخاص الذي يتعين أن يولى لأكثر البلدان والمجتمعات والأفراد المعرضين للخطر.

وبناء على طلب من اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، تعقد المنظمة الدولية للهجرة، بالتنسيق مع أمانة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وبالتعاون مع الوكالات الأخرى، مجموعة من الاجتماعات والمشاورات فيما بين الوكالات بغية تطوير عملية مناسبة للمصطلحات والترميز بشأن الهجرة والتشريد ولتحديد الفجوات التشغيلية والتحليلية المحتملة في سياق الاستجابة الإنسانية.

وفضلا عن ذلك، وبغية إنشاء إطار غير رسمي ومناسب للتعاون الوافي والمتسق والشامل في مجال تغير المناخ والهجرة لأسباب بيئية، تعمل المنظمة الدولية للهجرة، بالتوافق مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وجامعة الأمم المتحدة ومؤسسة ميونخ ري، على إنشاء تحالف لتغير المناخ والبيئة

اعتمد مشروع القرار A/63/L.21 (القرار ٦٣/٢٠).
الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليمن.

السيد السليماني (اليمن): سيدي الرئيس، يسعدني باسم وفد الجمهورية اليمنية أن أتوجه بالشكر الجزيل لمقدمي ومؤيدي القرار ٦٣/٢٠ المعنون "تقديم مساعدة اقتصادية خاصة لليمن" وللجمعية العامة على اعتمادها له بتوافق الآراء. كما ننتهز هذه الفرصة للإعراب مجدداً عن الإشادة بجميع المساعدات التي قدمتها الدول الشقيقة والصديقة، ومجتمع المانحين وأجهزة الأمم المتحدة المعنية، وغيرها من المؤسسات المالية والدولية، والوكالات الإنمائية، والمنظمات الإنسانية. وندعو إلى تقديم المزيد من الدعم المادي والتقني لمساعدة الحكومة اليمنية في مواجهة آثار الفيضانات والسيول الجارفة، التي تعرضت لها بعض المحافظات اليمنية، وإعادة بناء ما دُمّر من الممتلكات والبنى التحتية.

ونود التأكيد على جهود الإغاثة التي تقوم بها حكومة بلادنا ومؤسسات المجتمع المدني، وعلى عمل الحكومة الدؤوب لوضع السياسات والخطط الكفيلة بإزالة الآثار المادية والنفسية التي خلفتها هذه الكارثة، بالرغم من إمكاناتها المتواضعة، التي تتطلب من المجتمع الدولي مؤازرتها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت نظرها في البند ٦٥ من جدول الأعمال وبنوده الفرعية (أ) إلى (ج).

البند ٦٩ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير المحكمة الجنائية الدولية

مشروع القرار (A/63/L.19)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة عقدت المناقشة بشأن هذا البند من جدول

وتنوه المنظمة الدولية للهجرة مع التقدير بالإسهامات التي تلقتها من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ والتي بلغت حتى الآن حوالي ٣٧ مليون دولار، وهي تمثل كتلة حرجة من الموارد لبدء العمليات في ٦١ أزمة. ونظراً لأن الصندوق يواجه مطالب متنافسة ناجمة من الآثار السلبية لتغير المناخ وأزمة الغذاء، فإننا نرحب بدعوة الدول الأعضاء إلى زيادة التبرعات الإضافية للصندوق والواردة في القرار الإنساني الجماعي الذي اتخذ خريف هذا العام.

وفي الختام، إن المنظمة الدولية للهجرة ملتزمة نحو أكثر المعرضين للخطر في أوقات الأزمة وما زالت متفانية في العمل بكل ما لديها من حيلة وكفاءة مع شبكتنا للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. ونعرب هنا عن تقديرنا العميق لشركائنا، وخاصة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ ولقيادة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على التزامهما الثابت بتحسين قدرات الاستجابة الإنسانية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا للمتكلم الأخير في المناقشة بشأن البند ٦٥ من جدول الأعمال وبنديه الفرعيين (أ) و (ب).

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/63/L.21، المعنون "تقديم مساعدة اقتصادية خاصة إلى اليمن".

أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار انضمت البلدان التالية إلى مقدميه: إكوادور، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، باكستان، بنغلاديش، تايلند، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، طاجيكستان، الفلبين، قيرغيزستان، ماليزيا، مدغشقر، ميانمار، الولايات المتحدة الأمريكية.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار A/63/L.21؟

قال الأمين العام في بيانه لإحياء الذكرى السنوية العاشرة للمحكمة في ١٧ تموز/يوليه، ”لا جدال في أن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية هو أحد الإنجازات الكبرى للقانون الدولي خلال العقد الماضي“.

في هذا الصدد، سنواصل جهدنا من أجل الامتثال العالمي لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. لذا، يسعدنا جدا أن نرحب بالبلدان التي أصبحت مؤخراً أطرافاً في هذا النظام وهي: جزر كوك، مدغشقر وسورينام، ولدينا أمل صادق في أن ينضم آخرون إليه قريباً. ونتطلع إلى الترحيب بالعديد من الدول لتصبح أطرافاً في المحكمة الجنائية الدولية، بحلول مؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠، الذي قد تشارك فيه دول أطراف ودول غير أطراف، عملاً بنظام روما الأساسي وأحكام النظام الداخلي لمؤتمر الاستعراض.

قبل أسبوع فقط شدّد التقرير السنوي للمحكمة الجنائية الدولية، والمناقشة في الجمعية العامة، على الدور الهام الذي تقوم به المحكمة في نظامنا المشترك المتعدد الأطراف لإنهاء الإفلات من العقاب وإحلال سيادة القانون، وتعزيز حقوق الإنسان والتشجيع على احترامها، واستعادة السلم والأمن الدوليين وصورتهما. ولدينا اقتناع راسخ بأنه لا يمكن تحقيق السلام المستدام إذا لم يتم مثول مرتكبي أخطر الجرائم أمام العدالة. فالسلام والعدالة، في رأينا، متطلبان تكمليان.

شدّد رئيس المحكمة الجنائية الدولية، في خطابه إلى الجمعية العامة (انظر A/63/PV.35)، على أن تعاون الدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني مسائل جوهرية لأداء المحكمة. ويصدق هذا الأمر، بشكل خاص، على القبض على الأشخاص المتهمين واستسلامهم، وتقديم الأدلة، وحماية الضحايا والشهود ونقلهم وتنفيذ الأحكام.

يسرُّنا أن الأمم المتحدة واصلت مساعدة المحكمة طوال السنة الماضية في مساعيها لتنفيذ اتفاق العلاقة.

الأعمال في جلستها الـ ٣٥ في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

أعطي الكلمة الآن لممثل هولندا، لعرض مشروع القرار A/63/L.19.

السيد دي كليرك (هولندا) (تكلم بالإنكليزية):
يشرفني أن أقدم، في إطار البند ٦٩ من جدول الأعمال، مشروع قرار معنوناً ”تقرير المحكمة الجنائية الدولية“ (A/63/L.19).

بالإضافة إلى الـ ٤٥ بلداً المذكورة في الوثيقة A/63/L.19، التي تتضمن نص مشروع القرار، أعربت البلدان التالية عن رغبتها في الانضمام إلى مقدمي مشروع القرار، وهي: أفغانستان، إكوادور، ألبانيا، أتيغوا وبربودا، أندورا، أوروغواي، أوغندا، أيسلندا، باراغواي، بربادوس، بليز، بنما، بوركينافاسو، البوسنة والهرسك، ترينيداد وتوباغو، تيمور - ليشتي، جامايكا، الجبل الأسود، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جنوب أفريقيا، جورجيا، دومينيكا، زامبيا، ساموا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت لوسيا، السنغال، سورينام، سويسرا، سيراليون، شيلي، صربيا، غابون، غامبيا، غيانا، فيجي، كوستاريكا، كولومبيا، لا تيفيا، ليريا، ليتوانيا، ليسوتو، مدغشقر، ملاوي، منغوليا، ناورو، النيجر واليابان.

في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، قدم رئيس المحكمة الجنائية الدولية، القاضي فيليب كيرش، تقرير المحكمة السنوي الرابع إلى هذه الهيئة. وكانت لنا مناقشة بناءً وعميقة آنذاك، وما من سبب لإعادة تلك المناقشة هنا اليوم. ومع ذلك، سمحوا لي أن أبرز بضعة عناصر.

كان إنشاء المحكمة أبرز تطور في العقد الماضي في نضالنا الطويل والمتواصل للقضاء على الإفلات من العقاب.

السيدة ويلسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): الشواغل التي لدى الولايات المتحدة بشأن نظام روما الأساسي والمحكمة الجنائية الدولية معروفة للجميع ويعود تاريخها إلى عام ٢٠٠٠، حين وقعت الولايات المتحدة على نظام روما الأساسي ولكنها أوضحت أنها لن تقدم النظام الأساسي للتصديق عليه ما لم تجر تلبية شواغلها. وبالتالي، لا يمكن للولايات المتحدة أن تشارك في توافق الآراء بشأن مشروع القرار المطروح.

والشواغل التي تساورنا بشأن المحكمة الجنائية الدولية شواغل متعلقة بالوسائل وليس بالغايات. فقد ظللنا ثابتين في التزامنا بتعزيز سيادة القانون والمساعدة على تقديم منتهكي القانون الإنساني الدولي للعدالة، أينما وقعت هذه الانتهاكات، وواصلنا أداء دور قيادي في الإنصاف من هذه الأضرار. ولا تترك تصرفاتنا على مدى السنوات الماضية فيما يتعلق بالسودان أي شك بشأن قوة هذه الالتزامات. وكما أكدنا، لا يمكن أن نتجاهل الجرائم الرهيبة التي حدثت طوال الصراع في دارفور والمعاناة الإنسانية الواسعة النطاق التي يشهدها العالم هناك.

ونشدد من جديد على أننا نحترم حق الدول الأخرى في الانضمام كأطراف إلى نظام روما الأساسي، وقد طلبنا في المقابل أن تحترم الدول الأخرى قرارنا وحقنا في ألا نصبح طرفاً فيه. ومع احترام كل منا لخيارات الآخر، ثمة طرق عملية يمكن بها للولايات المتحدة وللمؤيدي المحكمة الجنائية الدولية العمل معاً على مناصرة الغاية التي تسعى إليها المحكمة الجنائية الدولية.

وفي هذا الصدد، نعرب عن تقديرنا لإدراج صياغة في مشروع قرار هذا العام لتأكيد أهمية التعاون بين الدول الأطراف في نظام روما الأساسي والدول غير الأطراف،

كما نرحب بالمساعدة التي قدمتها الدول الأطراف والدول غير الأطراف حتى الآن، وندعو جميع الدول إلى مواصلة دعم جهود المحكمة في ذلك الصدد.

قبل أن أوجز الأهداف الرئيسية الثلاثة لمشروع القرار، سأشير إلى استكمال تقني صغير. إن السطر الأول من الفقرة ١٤ من منطوق مشروع القرار، ينبغي أن يصبح نصّه كالتالي "يلاحظ أن مؤتمر الاستعراض سيعقد عام ٢٠١٠" بدلاً من عام ٢٠٠٩.

ويخدم مشروع القرار المعروض علينا ثلاثة أهداف رئيسية. فهو، أولاً، يسعى لتقديم الدعم السياسي للمحكمة الجنائية الدولية كمنظمة، ولولايتها، ولأغراضها، وللعمل الذي تؤديه. وهو، ثانياً، يسعى لإبراز أهمية العلاقة بين المحكمة الجنائية الدولية والأمم المتحدة التي تستمد قوتها في الازدياد على أساس من اتفاق العلاقة. وهو، أخيراً، يعمل على تذكير الدول والمنظمات الدولية والإقليمية بضرورة التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية في سعيها لأداء مهامها.

وترجو هولندا أن يُعتمد مشروع القرار المطروح بتوافق الآراء، بل وأن يؤدي إلى زيادة الدعم المقدم للمحكمة الجنائية الدولية في الحرب على الإفلات من العقاب، ولحاولاتها محاسبة مرتكبي الجرائم الجسيمة للغاية على أفعالهم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أن هندوراس قد أصبحت من مقدمي مشروع القرار A/63/L.19.

سوف نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/63/L.19. وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلاً لمواقفهم قبل البت في مشروع القرار، أود أن أذكر الوفود بأن بيانات تعليل التصويت أو الموقف لا تتجاوز مدتها ١٠ دقائق على أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

أن هذه الاتهامات ستعرض السلام والأمن في السودان وفي المنطقة بأسرها للخطر.

ومن دواعي الأسف أن المدعي العام تغافل عامدا عن المبادئ الرئيسية للقانون الدولي ولقانون المعاهدات واختار أن يستهدف دولة عضوا ليست طرفا في نظام روما الأساسي، مغفلا أيضا ما يتمتع به رئيس دولتها بموجب القوانين والأعراف ذات الصلة من حصانة أكدتها محكمة العدل الدولية المرة تلو المرة.

وتتطلع إلى أن تصحح الدول الأطراف في المؤتمر الاستعراضي القادم هذه الأخطاء التي ارتكبتها المدعي العام. لهذا السبب وأسباب أخرى، يتنصل السودان بقوة من مشروع القرار المطروح ويدعو الرئيس إلى التأكد من إثبات موقفه كما ينبغي في المحضر.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): سوف تتخذ

الجمعية الآن قرارا بشأن مشروع القرار A/63/L.19. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/63/L.19 بصيغته المصوبة شفويا؟

اعتمد مشروع القرار A/63/L.19، بصيغته المصوبة شفويا (القرار ٦٣/٢١).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة

الآن لممثل كوستاريكا.

السيد أوربينا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية):

طلب وفدي الكلمة لكي يدلي ببيان عام بشأن البند ٦٩ من جدول الأعمال بعد اتخاذ القرار. وأغتنم هذه الفرصة لأكرر استعداد كوستاريكا للمساهمة في جميع الجهود الرامية لتعزيز المحكمة الجنائية الدولية، تلك المؤسسة الفتية التي ما زالت في طور التوطيد. وتتحمل البلدان الـ ١٠٨ التي انضمت إلى نظام روما الأساسي أو صدقت عليه التزاما بتثقيف الرأي العام الدولي بشأن أهميتها للتعايش المتحضر السلمي للدول

والتنويه بأن المؤتمر الاستعراضي القادم يتيح فرصة لتلبية شواغل الدول غير الأطراف.

وفي الوقت ذاته، نود أن نغتنم هذه الفرصة لنبرز مرة أخرى الأهمية التي نعلقها على التنفيذ الصارم للقرار ٣١٨/٥٨، الذي ينص على أن

”تسدد للأمم المتحدة بالكامل جميع النفقات الناتجة عن توفير الخدمات والمرافق والتعاون وأي شكل آخر من أشكال الدعم المقدم إلى المحكمة الجنائية الدولية، أو إلى جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، بما في ذلك ما يندرج في إطار أي ترتيبات قد يتم الاتفاق عليها بخلاف ذلك. بموجب المادة ١٠ من اتفاق العلاقة، مما قد يستحق للمنظمة نتيجة لتنفيذ اتفاق العلاقة“ (القرار ٣١٨/٥٨، الفقرة ٣)

السيد أجاوين (السودان) (تكلم بالإنكليزية):

يتضمن مشروع القرار الذي نحن بصدده A/63/L.19 مسائل إجرائية موضع خلاف تتعلق بكيفية عمل المحكمة الجنائية الدولية، ونود أن نبلغ هذه الجمعية أن السودان يتنصل بشدة من مشروع القرار المذكور للأسباب المختلفة التي أجمالها بلدي لدى تقديم التقرير المتعلق بأنشطة المحكمة الجنائية الدولية في الجمعية العامة الأسبوع الماضي.

وينظر السودان بقلق بالغ إلى أن المحكمة، بدلا من أن تخلص لرغبات الدول الأطراف، تختار من خلال مدعيها العام، للأسف، وفي غياب أي مساءلة من جانبه، أن تستخدم المحكمة أداة لخدمة دوافع خفية وخطرا يتهدد سلام بلدي واستقراره. وليس بمستغرب أن جميع المنظمات الإقليمية والمنظمات الدولية تدين بشدة الاتهامات التي وجهها مؤخرا إلى القيادة السودانية وتجميع على الإعراب عن

للسيطرة أو أنها محكمة تتناول بشكل حصري القضايا الأفريقية.

والمنتصرون من في هذه المعركة هم الذين يمكنهم أن يبرهنوا على استقلالية المحكمة وقيمتها الجوهرية في الحرب ضد الإفلات من العقاب بصفة ذلك أساسا صلبا للسلام. وسنكون لطيفين في هذا الصراع، نحن الذين نفرق بين ولاية المدعي العام الطبيعية للتحقيق في الجرائم، والجهود الدؤوبة للقضاة المسؤولين عن تحليل الحقائق المعروضة عليهم بتزاهة، وتنفيذ المعايير المقبولة من الجميع. وسينتصر في هذا الصراع القادرون منا على أن يبرهنوا، استنادا إلى الحقائق الدامغة، أن الحالات المعروضة على الولاية القضائية للمحكمة في هذه الفترة ليست نتيجة للتعسف أو التمييز بل نتيجة مقصد لم تسع إليه الدول ومجلس الأمن.

وأود أن أختتم بياني بالتذكير بأنه ما زال هناك سبعة من أوامر الاعتقال معلقة منذ حوالي ثلاث سنوات من إصدارها. ونحن لا نتجاهل حقيقة أن هذا الوضع يهدد كل يوم الثقة التي قد تكون للشعوب في المحكمة الجنائية الدولية. فالمحكمة بطبيعتها غير قادرة على اعتقال هؤلاء الأشخاص؛ وهذا ليس دور أية محكمة عدل في العالم. وتدرك كوستاريكا أن تنفيذ أوامر هذه الاعتقالات من مسؤولية الدول، وبالتالي مسؤولية المجتمع الدولي.

ولذلك، نرى أنه من المهم للغاية أن ننفذ عملية سوف تحلل جديا مشكلة الالتزام بولاية المحكمة. ويجب علينا أن ننظر في المجموعة الكبيرة من الأدوات المتوفرة للمجتمع الدولي لتحقيق أهدافه ووضع بعض هذه الأدوات في خدمة فعالية المحكمة حيث أن مستقبلها يعتمد على فعاليتها.

وستضم كوستاريكا جهودها إلى جهود الدول الأخرى لتوطيد النظام الدولي للعدالة الجنائية بتعزيز فعاليته

ولبناء السلام ولوجود آلية مستقلة وفعالة ومشروعة للمساعدة على شفاء الجراح التي ألحقت بذاكراتنا الجماعية طوال عقود كثيرة والتي كثيرا ما تقف عقبة في طريق التنمية السلمية والمستدامة. بجهودنا الدؤوبة فقط ستمكن من إقناع الذين ما زالت تساورهم الشكوك إزاء الإمكانية الهائلة للمحكمة في المساهمة من منظور فريد وتأثير قوي، في عالم أفضل للأجيال القادمة.

إن المحكمة الجنائية الدولية واحة من الأمل، في عالم اليوم المليء بالأزمات والتهديدات والأخبار السيئة. وندرك أنه لتعزيز التقدم النوعي الكبير الذي حققته البشرية، من الضروري أولا التغلب على العقبات الكبيرة التي تواجهها أي مساع لتغيير الوضع الراهن ووضع حدود للقوة. لقد كان هناك وسيكون دائما افتقار في الفهم وانقسام عميق في المصالح وقدر هائل من سوء النية. ولهذا الأسباب لا ينبغي لأحد أن يفاجأ بمعارضة المحكمة من جانب ذوي المصالح القوية الذين يرفضون إخضاع تصرفاتهم لحكم القانون. أو أليس التاريخ القديم يعيد نفسه دائما أن المتخمين بالقوة والثروة يعتقدون بغرور أن تصرفاتهم فوق القانون وبعيدة عن تمحيص العدالة؟

إننا نعرف من هم الذين يعارضون المحكمة الجنائية الدولية ولماذا. فالشعوب المفعمة قلوبها بالأمل، انضمت إلى نظام روما الأساسي، وتدرك أن واجبنا هو أن ندافع عن المحكمة وندحض الحجج الضعيفة التي تعارضها، ونكشف النوايا السيئة ونثقف الرأي العام العالمي.

إن كوستاريكا ملتزمة بهذا الجهد البشري المتحضر الذي يبذله المجتمع الدولي، وتصر على بناء مستقبل يستند إلى الأسس الصلبة للعدالة. ولن ينجح الذين يسعون لتشويه وجه المحكمة، والذين يتهمونا بسوء نية بأنها أداة سياسية وآلية

المرشحون المقدمة أسماءهم نفس المرشحين الذين تنوي تلك الدول الأعضاء اقتراحهم للتعيين من جانب الجمعية العامة، وفقا للفقرة ٢ من المادة ٣ من النظام الأساسي.

وبعد إجراء المشاورات اللازمة، أود أن أبلغ الجمعية بالمعلومات التي تلقيتها من رئيس مجموعة الدول الآسيوية ومفادها أن المجموعة قد أيدت قيام اليابان بطرح اسم مرشح للوظيفة الشاغرة من بين مجموعة الدول الآسيوية.

ووفقا للفقرة ١ من المادة ٣ من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة وقرار الجمعية العامة ٢٣٨/٦١، قدمت اليابان اسم المرشح وسيرته الذاتية التي توضح مؤهلات المرشح ذات الصلة للمهمة.

وبعد إجراء المشاورات المناسبة المذكورة في الفقرة ٢ من المادة ٣ من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، بما في ذلك إجراء مشاورات مع رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومع الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، سأقترح مرشحا مؤهلا للجمعية لتعيينه في وحدة التفتيش المشتركة.

وبذلك نكون قد احتطنا نظرا في البند الفرعي (ح) من البند ١٠٥ من جدول الأعمال.

أعطي الكلمة الآن لممثل ميانمار، الذي يرغب في الكلام ممارسة لحق الرد.

السيد ميينت (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): وردت إشارات إلى ميانمار في بعض المناسبات فيما يتعلق بإعصار نرجس، بعد عدة شهور من الحادث.

كانت إحدى هذه الإشارات من ممثل لجنة الصليب الأحمر الدولية بعد ظهر هذا اليوم في إطار البند ٦٥ من جدول الأعمال. ورغم أن الدافع وراء هذه الإشارة ليس

وغرس الأمل في سلام قوي ودائم في عقول وقلوب الشعوب التي بحاجة إلى هذا الأمل من أجل تقدمها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٦٩ من جدول الأعمال؟
تقرر ذلك.

البند ١٠٥ من جدول الأعمال (تابع)

تعيينات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وتعيينات أخرى

(ح) تعيين عضو في وحدة التفتيش المشتركة

مذكورة من الأمين العام (A/63/108)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): كما ورد في الوثيقة A/63/108، مطلوب من الجمعية العامة أن تقوم خلال دورتها الثالثة والستين بتعيين عضو لملء الشاغر في وحدة التفتيش المشتركة الذي سينشأ من انتهاء فترة عضوية السيد تادانوري إنوماتا، ممثل اليابان في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

وكما أشير إليه في الوثيقة المذكورة أعلاه، وعملا بالفقرة ١ من المادة ٣ من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، يتشاور رئيس الجمعية العامة مع الدول الأعضاء - مع بلد واحد في هذه الحالة - يطلب منه اقتراح مرشح لتعيينه في وحدة التفتيش المشتركة.

وكما أشير إليه أيضا في الفقرة ٤ من الوثيقة A/63/108، قررت الجمعية العامة، في قرارها ٢٣٨/٦١، أنه، اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، يقوم رئيس الجمعية العامة عند وضعه قائمة البلدان التي سيطلب منها اقتراح مرشحين، وفقا للفقرة ١ من المادة ٣ من النظام الأساسي للوحدة، بدعوة الدول الأعضاء إلى أن تقدم أسماء البلدان ومرشحي كل منها في الوقت نفسه، على أن يكون

واضحاً جداً، نرى من الضروري أن نبلغ الجمعية بما حدث فعلاً بخصوص إعصار نرجس.

في الحقيقة، استجابت حكومة ميانمار للكارثة بسرعة ووصل المجتمع الدولي إلى ميانمار براً وبحراً وجواً مباشرة بعد الإعصار. وقد أكدت المنظمات الدولية ذات الصلة أن استجابة الحكومة كانت كافية. ويمكن للمجتمع الدولي الذي يتصرف من خلال الأمم المتحدة أن يعمل بالشراكة مع حكومة ميانمار.

إن إنشاء الفريق الثلاثي الأساسي - المكون من ميانمار ورابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة أسهم في التنسيق السلس للمساعدة الإنسانية والتخطيط المشترك للإنعاش والتأهب الطويل الأجل.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٠.